إعفاء المواطنين من علاوة الإصدار بخصخصة البورصة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اللجنة التأسيسية لشركة بورصة الكويت ستؤكد في مذكرة إيضاحية بصدد رفعها لوزارة التجارة آلية سداد المواطنين لقيمة الأسهم التي اكتتبت عنهم هيئة الأسواق فيها للدولة، وذلك في عقد التأسيس الذي تقدمت به اللجنة الى «التجارة» قبل نحو 3 أسابيع وأستدعى الأمر من الإدارة القانونية في الوزارة استيضاحه. وقالت المصادر ان المذكرة الإيضاحية التي من المتوقع رفعها خلال الأسبوع الجاري ستؤكد على ما جاء في القانون رقم 7 لسنة 2010 فيما يتعلق بقيام هيئة أسواق المال بالاكتتاب عن المواطنين في المرحلة الأولى وفقا للمادة 33، وان المواطنين سيقومون بالسداد بالسعر الاسمي وليس بعلاوة إصدار. وذكرت أنها ستتضمن أيضا تفسيرات مكتوبة لبعض المواد المتعلقة بعملية الاكتتاب
كانت اللجنة قد أوضحتها شفهيا للجنة القانونية بالتجارة في اجتماع سابق بينهما الأسبوع الماضي.

● شريف حمدي

تقرير لجنة التنمية الاقتصادية يطالب بإحالتها إلى المحكمة الدستورية

توصية حكومية لإيقاف إقرار القوانين المكلفة للمال العام

هل نشهد مواجهة حكومية نيابية جديدة على خلفية توصيات برفض القوانين الشعبية؟

محمود فاروق

أوصت لجنة التنمية الاقتصادية التابعة للمجلس الأعلى للتخطيط في اجتماع مشترك ناقش مشروع ميزانية الدولة 2015/2014، بضرورة أن تبحث الحكومة مدى قانونية ودستورية أحقية أعضاء مجلس الأمة في إقرار قوانين مكلفة جدا على المال العام، وخارجة عن الإطار العام للميزانية ومضرة بالاقتصاد الوطني، حتى لو تطلب ذلك الإحالة إلى المحكمة الدستورية.

وطالب التقرير النهائي لجنة التنمية الاقتصادية الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه بتجنب اقتراحات نواب مجلس الأمة المستقبلية المتعلقة بشأن قوانين تترتب عليها أعباء مالية إضافية خاصة على المصروفات الجارية للميزانية العامة، وذلك من خلال صيغة توافقية يجتمع عليها جميع المشاركين فيها.

وشددت اللجنة في توصياتها على ضرورة أن تسعى الحكومة للتواصل مع أعضاء مجلس الأمة للسيطرة على تفاقم النمو في الإنفاق الحكومي وأن تشرح لهم خطورة هذا النمط من الانفاق على الأجيال القادمة، والعمل على الانتقال من أسلوب الميزانية التقليدية للدولة إلى ميزانية البرامج والأداء حتى تتمكن الدولة من ضبط الانفاق وتحقيق التوزيع الأفضل للموارد.

وأكدت اللجنة على ضرورة تشكيل لجنة وزارية لمعالجة موضوع تزايد تكلفة انتاج النفط، حيث فسرت مصادر ذلك بان القيادات النفطية قد تكون عجزت عن احتواء ذلك النمو في التكلفة المتسارع، في حين اتجهت أنظار البعض منهم نحو العديد من القضايا الجانبية التي لا تقتضي الحاجة للنظر إليها في الوقت الراهن.

ومن أهم ملاحظات وزارة المالية على مشروع الميزانية 2015/2014 التي وردت بالتقرير هو تدني الانفاق الرأسمالي الذي بلغ 2907 ملايين دينار في السنة المالية 2015/2014 بانخفاض قدره 294,2 مليون دينار، حيث كان المقدر له 3201 مليون دينار في ميزانية 2014/2013، حيث تعود الأسباب الرئيسية وراء ذلك إلى الدورة المستندية المعقدة التي تم التغلب على جزء منها مؤخرا من خلال المعاملات الإلكترونية بين الوزارات، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة التطبيق الفوري لهذه النظم المتطورة خلال المرحلة المقبلة.

وتضمنت الملاحظات نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات في ميزانية 2008/2007 التي كانت 49 دولارا لبرميل النفط، بينما في الميزانية الحالية 2014/ 2015 يبلغ سعر نقطة التعادل 102 دولار وهو قريب جدا من السعر السوقي الحالي للنفط.

كما جاء في الملاحظات المستقاة من مشروع الميزانية هيمنة الإيرادات النفطية المقدرة على إجمالي الإيرادات العامة للدولة التي تبلغ 18805,7 ملايين دينار بزيادة قدرها 1922,6 مليون دينار عن المقدر في ميزانية 2014/2013 بمعدل نمو قدره 11,4٪.

وأشارت الملاحظات إلى التهام المرتبات وما في حكمها والدعم مبلغ 16283,6 مليون دينار، بما يقارب 87٪ من الايرادات النفطية وحوالي 75٪ من إجمالي المصروفات في ميزانية 2015/2014.

واختتمت اللجنة توصياتها مؤكدة على أنه لا يمكن القيام بعملية اصلاح اقتصادي أو مالي في الكويت بمعزل عن إعداد برنامج اصلاح إداري واقتصادي شامل.

وجاء نص تقرير مشروع ميزانية الدولة 2015/2014 على النحو التالي:

أولا: ملاحظات وزارة المالية

● بلغت جملة الإيرادات المقدرة 20069,0 مليون دينار بميزانية 2015/2014 بزيادة قدرها 1973,1 مليون دينار عن الإيرادات المقدرة في ميزانية 2014/2013 بمعدل نمو بلغ 10,9٪.

● هيمنة الإيرادات النفطية المقدرة على إجمالي الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت 18805,7 مليون دينار بزيادة قدرها 1922,6 مليون دينار عن المقدر في ميزانية 2014/2013 بمعدل نمو قدره 11,4٪.

● انخفاض مساهمة جملة الإيرادات غير النفطية بشكل واضح في جملة الإيرادات العامة، حيث انخفضت نسبة هذه المساهمة لتصل إلى 6٪ من قيمة إجمالي الإيرادات العامة في ميزانية عام 2015/2014 بعد أن كانت 6,7٪ في عام 2014/2013.

● بلغت جملة المصروفات المقدرة 21684,5 مليون دينار بزيادة قدرها 681,9 مليون دينار عن المقدر في ميزانية 2014/2013 بمعدل نمو قدره 3,2٪.

● بعد خصم جملة المصروفات المقدرة ونسبة استقطاع احتياطي الأجيال القادمة الذي بلغ 5017,3 مليون دينار، من إجمالي الإيرادات المقدرة أدى إلى حدوث عجز في الميزانية المقدرة 2015/2014 بلغ 6632,8 مليون دينار، حيث تراجع هذا العجز المتوقع بنسبة قدرها 10,7٪ بمقارنته بالعجز المقدر في ميزانية 2014/2013.

ثانيا: الملاحظات المستقاة من الميزانية

1ـ المرتبات وما في حكمها في السنة المالية 2015/2014 بلغت 11176,6 مليون دينار بزيادة قدرها 761,8 مليون دينار عن السنة المالية 2014/2013.

2ـ الدعم في السنة المالية 2015/2014 بلغ 5107 ملايين دينار بزيادة قدرها 891,5 مليون دينار عن السنة المالية 2014/2013.

3ـ إجمالي المرتبات وما في حكمها والدعم بلغ 16283,6 مليون دينار في ميزانية 2015/2014 يلتهمان ما يقارب 87٪ من الايرادات النفطية وحوالي 75٪ من إجمالي المصروفات.

4ـ يلاحظ أن نقطة التعادل في حالة ازدياد فقبل سبع سنوات كان سعر برميل النفط الذي يحقق نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات 49 دولارا في السنة المالية 2008/2007 بينما في الميزانية الحالية 2015/2014بينما بلغ سعر نقطة التعادل 102 دولار وهو قريب جدا من السعر السوقي الحالي للنفط.

5ـ تدني الانفاق الرأسمالي حيث بلغ 2907 ملايين دينار في السنة المالية 2015/2014 بانخفاض قدره 294,2 مليون دينار حيث كان المقدر له 3201,2 مليون دينار في ميزانية 2014/2013.

6ـ الزيادة المطردة في تكاليف انتاج النفط حيث تضاعفت لأكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة بين 2006/2005 حتى 2015/2014.

ثالثا: نتائج مستخلصة من خطورة وتيرة الإنفاق الحالي

● لا يملك المتابع لتطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية والمالية العالمية إلا أن يشعر بالذهول لما آلت إليه الأوضاع حيث بدأت في الانتشار اللافت في الآونة الأخيرة حمى المطالبات بالكوادر الخاصة والزيادات المالية والمزايا الوظيفية وزيادات الدعم غير المبررة وظهور بوادر للعصيان في بعض المرافق الحكومية في غياب التحرك الحكومي الفعال لوقف استنزاف الموارد الوطنية وحرمان الأجيال القادمة وخلق حالة من عدم الشعور بالرضا والعدالة من أبناء المجتمع.

● على الرغم من وجود بعض المؤشرات للوفرة المالية فإن اللجنة ترى أن الواقع الاقتصادي في البلاد في المرحلة الحالية يتجه في مسار منحدر وبشكل حاد وينطوي على تحديات ضخمة ومخاطر فادحة التكاليف إذا ما استمر تنامي الانفاق وما لم يتم تدارك هذا الانفلات المالي أو الحد منه، سيؤدي ذلك حتما لاتخاذ إجراءات قاسية على الاقتصاد وقد يكون لها تداعيات اجتماعية وسياسية لا قدر الله. وهنا يستوجب التأكيد على ضرورة وأهمية تصحيح مسار الموازنة وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل مسؤوليته ومشاركة الحكومة في أعبائها من خلال عمل وطني يشارك فيه الجميع، تقوده وتشرف عليه الحكومة باعتبارها المهيمن على مصالح الدولة ورسم السياسة العامة وفقا للمادة (123) من الدستور.

● وضع الأرقام المدرجة باعتمادات ميزانية 2015/2014 ينبئ بمستقبل مرعب ستواجهه الميزانية العامة للدولة في السنوات القليلة القادمة، اذا ظل الهدر المالي كما هو دون وقفة جادة وإعادة نظر في المصروفات والدعم والإنفاق.

● بينما يتابع المجتمع الكويتي باهتمام ما تتناقله وسائل الاعلام المختلفة من أنباء عن زيادات وبدلات مالية مختلفة يتم تدارسها حاليا، في ظل غياب تقديم أي رسائل إعلامية تحذر من عواقب النمط الحالي للإنفاق الحكومي وتبين خطورته على الاقتصاد والأجيال القادمة، لذلك يقع على وزارة الإعلام عبء مشاركة وزارة المالية لنشر هذه الرسائل الهامة إلى المواطنين وأعضاء مجلس الأمة. فالانفلات المالي سينعكس حتما على الاستقرار السياسي لما له من تداعيات ومخاطر سياسية واجتماعية وكذلك مخاطر على الأجيال القادمة.

● توصلت كافة الدراسات الوطنية والدولية إلى اتفاق عام مفاده أن الموازنة العامة للدولة ستواجه عجزا ماليا لا مفر منه مادام الانفاق الجاري مستمرا في الازدياد بنفس معدلاته السابقة خلال السنوات القليلة القادمة زادت أو نقصت فالعجز حتمي ولكن الاختلاف في الوقت المتوقع لبداية العجز.

ضرورة سعي الحكومة للتواصل مع النواب للسيطرة على تفاقم النمو في الإنفاق الحكومي

القيادات النفطية قد تكون عجزت عن احتواء الارتفاع المتسارع في تكلفة إنتاج النفط وتشكيل لجنة وزارية لمعالجة الأمر

تدني الإنفاق الرأسمالي إلى 2,9 مليار دينار في 2015/2014 بانخفاض 294,2 مليون دينار

هيمنة الإيرادات النفطية المقدرة على إجمالي الإيرادات العامة للدولة البالغة 18,8 مليار دينار

المرتبات والدعم التهمت 16,3 مليار دينار بما يقارب 87٪ من الإيرادات النفطية

العمر: باق في «بيتك» لمتابعة خطة إعادة الهيكلة

محمد العمر

محمود فاروق

على خلفية ما تردد في الأسبوع الماضي عن استقالة الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد العمر، حاولت «الأنباء» سؤال العمر بهذا الخصوص، لكن الإجابة جاءت من مصادر مقربة جدا منه التي نقلت عنه أنه لم يتقدم باستقالته وهو قائم على رأس عمله، وليست لدية نية للاستقالة خلال المرحلة المقبلة. وكان معلومات أخرى ترددت في السوق عن احتمال تقديم العمر استقالته بعد انتخاب مجلس إدارة «بيتك» المتوقع في الجمعية العمومية للبنك، الا ان المصادر قالت ان العمر ينوي الاستمرار في تطبيق خطة إعادة هيكلة البنك التي انتهت مرحلتها الأولى وانعكس ذلك على بيانات بيتك المالية التي حققتها على مدار 2013.

«أرقام»: مخصصات البنوك إلى 645 مليون دينار في 2013

مدحت فاخوري

توقع تقرير أصدرته «أرقام كابيتال» أن يكون هناك نمو سريع في الاقتصاد الكويتي يعود إلى التحسن في المشهد السياسي بالبلاد، كما ان البنوك الكويتية ستبدأ الاستفادة من انخفاض تكلفة المخاطر لما حققته من تجنيب كبير للمخصصات. وأشار التقرير الى ان البنوك الكويتية قامت بحجز المزيد من المخصصات خلال الربع الرابع من 2013، ما أثر على ادائها العام بقليل من الركود خلال 2013.

ومع اكتمال 5 أعوام من عمر الأزمة المالية، وبناء على معطيات الأرقام التي أوردها تقرير «أرقام» عن مخصصات البنوك الكويتية، فإنه من المتوقع ان يبلغ اجمالي المخصصات التراكمية 2,3 مليار دينار.

ويبدو أن انخفاض المخصصات المأخوذة بشكل سنوي هو أحد الأسباب الرئيسية في تحسن طفيف متوقع في الأرباح لدى البنوك في 2013، حيث انها انخفضت بمعدل 8٪ سنويا لتبلغ 645 مليون دينار للعام 2013 مقارنة مع 702 مليون دينار في 2012، في مؤشر على استمرار البنوك على حجز المخصصات مقابل القروض المتعثرة ولكن بشكل أقل.

يذكر أنه كلما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة تحسن تصنيف البنك لدى مؤسسات التصنيف العالمية، وانعكس ذلك على أسعار أسهمه وعلى ميزانيته، وكذلك الحال في حال انخفضت نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض.

«أرقام»: سهم كيبكو للشراء

قالت «أرقام» ان سهم شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) يبقى محل اهتمام للشراء لما ستحققه الشركة من نمو كبير على خلفية الطرح المرتقب لشركة OSN وبفضل الدور الذي يلعبه بنك برقان من خلال كيبكو لدفع التوسع في قطاع التلفزيون وهامش التوسع في التدفقات النقدية التشغيلية لتصل إلى 25٪ في 2013 بدلا من 17٪ في العام الماضي.

الإعلان عن التحالف الاستشاري لمشروع المساكن منخفضة التكاليف في مارس

محمود فاروق

كشف مصدر مسؤول بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية لـ «الأنباء» عن الموعد المتوقع للإعلان عن التحالف الاستشاري العالمي لمشروع المساكن منخفضة التكاليف في الأول من مارس المقبل، مبينا أن الجهة الأجنبية الفائزة ستقوم بإعداد مستندات طرح المزايدة لتأهيل شركة مساهمة لتنفيذ وتشغيل وصيانه المشروع، وذكر المصدر أن التحالفات الأجنبية التي تقدمت بعروض لتقديم الخدمات الاستشارية جاءت من شركات بريطانية وألمانية وكورية.

وكانت المؤسسة العامة للرعاية السكنية قد توصلت بعد عملية التقييم إلى تأهيل سبعة تحالفات يحق لها المشاركة في مرحلة تقديم العروض الفنية والمالية، حيث تم إحالة التقرير النهائي الخاص بعملية التأهيل إلى لجنة التخطيط في المؤسسة والتي قامت بدورها من التأكد من معايير وإجراءات التأهيل إذ تم اعتماد ذلك بالإجماع من قبل اللجنة.

وأكد المصدر أن المؤسسة اعتمدت بشكل خاص في عملية التأهيل النظر في المشاريع السابقة للمتقدمين ومدى مماثلتها للمخرجات اللازم تقديمها لمشروع المساكن منخفض التكاليف، حيث تم النظر في سابقة الخبرة المماثلة للمستشار الاقتصادي في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية لمشاريع الشراكة المماثلة.

15 توصية لمعالجة الخلل في ميزانية 2015/2014

1ـ ضرورة أن تعيد الحكومة دراسة التقرير المعد من اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية بشأن مسيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي (المنطلقات والإجراءات) وتفعيل ما ورد به من توصيات.

2ـ ترى اللجنة أن الوضع والتحديات التي تواجهها الدولة في المجال الاقتصادي والسياسي تتطلب إعادة نظر جوهرية في دور الدولة في الاقتصاد، والخدمات وإعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة بما يعالج تلك التحديات والمصاعب، ويرفع عن كاهل الحكومة الكثير من الأعباء التي تتحملها وترهق موازنتها بتخفيف هيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية والاتجاه نحو تخصيص هذه الخدمات والأنشطة.

3ـ ضرورة مراجعة وترشيد أوجه الدعم الحالية وإعادة هيكلتها وذلك بغرض توجيه الدعم إلى مستحقيه.

4ـ ان تكون الحكومة قدوة حسنة في ضغط المصروفات، او إلغاء أي صرف غير ضروري وان تكون سباقة في اكتشاف الاختلالات واصنافها وكذلك يجب على الحكومة عدم اصدار أي قرارات معاكسة لخطة الإصلاح الاقتصادي أو مؤدية الى مزيد من الصرف الجاري أو الهدر في الانفاق كما يجب ان تكون سباقة في اكتشاف الفساد ومكافحته.

5ـ ضرورة أن تبحث الحكومة مدى قانونية ودستورية احقية أعضاء مجلس الأمة في إقرار قوانين مكلفة جدا للمال العام للبلاد وخارجة عن الاطار العام للميزانية ومضرة بالاقتصاد، حتى لو تطلب ذلك الإحالة إلى المحكمة الدستورية.

6ـ غياب دور الحكومة الإعلامي فيما يختص بالأمور المالية المختلفة وإبراز خطورتها على الاقتصاد، والتحذير من عواقب النمط الحالي للإنفاق الحكومي وبالأخص:

● ضرورة شرح وعرض البيانات الخاصة بالميزانية والأخطار المحدقة في المستقبل وخطورة نمط الصرف القائم وبيان كل المعلومات هذه، وبيان خطورة زيادة الانفاق الجاري لأعضاء مجلس الامة وكيف ستضطر لمواجهة العجز في الميزانية بعد سنوات قليلة.

● التركيز وبيان أن ما يصرف على المعونات والإعانات الخارجية لا يزيد عن 2ـ3٪ من إجمالي الميزانية سنويا. وان ما يشاع في مراكز التواصل الاجتماعي وبعض الصحف غير صحيح وان يبين ذلك بالأرقام والبيانات من واقع الحسابات الختامية.

● أن تقوم وزارة الاعلام بحملة إعلامية بالتعاون مع الوسائل الإعلامية لبيان خطورة زيادة الصرف الجاري المؤدي الى العجز في الميزانية وكيف أنه سيؤدي إلى الاضرار بمستقبل الشباب وخاصة الباحثين عن العمل، وكذلك ضرره العظيم على الاقتصاد وبخاصة على الأسر المتوسطة الدخل وان تستخدم الحكومة في هذه الحملة كل وسائل الاتصال.

● الاهتمام بتوعية المواطنين بطبيعة المخاطر المحيطة بالاقتصاد الكويتي في المستقبل.

7ـ العمل على ايقاف سياسة الموافقة على اصدار كوادر وامتيازات مالية على وجه غير مبرر للعاملين في بعض القطاعات لما لذلك من الاثار السلبية على مختلف القطاعات وعلى الوضع المالي الحالي والمستقبلي للميزانية العامة للدولة، حيث ان ميزانية 2015/2014 لازالت تعاني من الاختلالات.

8ـ تشكيل لجنة وزارية لمعالجة موضوع تزايد تكلفة انتاج النفط.

9ـ تجنب اصدار قوانين او قرارات بإنشاء هيئات ومؤسسات عامة جديدة يمكن اسناد المهام المقترحة لها الى جهات قائمة، نظرا لما يترتب على انشائها من تداخل الاختصاصات بينها وبين الجهات القائمة وتحمل الميزانية العامة للدولة اعباء اضافية غير ذات جدوى، ودراسة إمكانية دمج القائم منها بقدر المستطاع.

10ـ تحقيق صيغة توافقية مع مجلس الامة لمراعاة تجنب اقتراحات بقوانين ترتب اعباء مالية اضافية خاصة المصروفات الجارية على الميزانية العامة.

11ـ تكليف وزارة المالية بتحديد مواقع الهدر في الانفاق الحكومي ووضع آليات مناسبة لضبط نموه على ان يتم تقديم تصور بهذه الاليات لمجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر.

12ـ ضرورة الانتقال من اسلوب الميزانية التقليدية للدولة إلى ميزانية البرامج والأداء حتى تتمكن الدولة من ضبط الانفاق وتحقيق التوزيع الأفضل للموارد.

13ـ ان تسعى الحكومة للتواصل مع اعضاء مجلس الأمة بخصوص ضرورة السيطرة على تفاقم النمو في الإنفاق الحكومي وأن تشرح لهم خطورة هذا النمط من الانفاق على الأجيال القادمة.

14ـ ضبط نمو بنود الإنفاق الجاري في الميزانية العامة للدولة، مع العمل نحو تخفيض ذلك البند بشكل مبرمج سنويا.

15ـ العناية بتنويع مصادر إيرادات الدولة.